الباب التمهيدى

القضايا النظرية فى القانون الدولى

الفصل الاول : مصادر القانون الدولى

الفصل الثانى : سريان القاعدة فى النظام الداخلى وآثاره

الفصل الثالث : أشخاص القانون الدولي

الباب التمهيدي

القضايا النظرية في القانون الدولي

تنشأ القاعدة القانونية الدولية في بيئة العلاقات الدولية ولذلك ترتبط ارتباطا وثيقا في مضمونها بالعلاقات الدولية وعلم السلطة وهو صلب العلوم السياسية. ولكنها من ناحية أخرى تتطلب معرفة فنية لصياغتها ، كما تحتاج إلى دراية بالنظم القانونية الداخلية لاستقبالها وتطبيقها ، وهو ما يعرف باستقبال القانون الداخلي للقانون الدُّوَلي. ولذلك فلابد لفهم القانون الدولي من دراسة العلوم السياسية والعلوم القانونية معا، رغم أن هذا القانون أقرب في مضمونه إلى العلوم السياسية منه إلى أسرة العلوم القانونية التي نشأ في أحضانها من الناحية التاريخية التخصصية ، وهذا يعنى غلبة الاعتبارات السياسية في تشكيل مضمون القاعدة الدولية مع عدم الإخلال بضرورة الصياغة القانونية الفنية لشكل القاعدة.

ويترتب على اعتبار أن للقانون الدولي أساساً سياسياً ، وأنه مرتبط بالمجتمع الدولي مثلما يرتبط القانون الداخلي بالمجتمع الداخلي أن هَذَا القانون قانون اجتماعي من شأنه التغير مع تغير تركيب المجتمع الدولي، ويتنوع تنوعا ينسجم مع ثراء العلاقات الدولية وتشعب المصالح الدولية المتنوعة.

ولكن تشعب العلاقات الدولية ونشوء قوانين تحكم هذه الشُّعب لا ينفي أن للقانون الدولي في مجمله أصولا عامة تترسخ بهذا التنوع في فروعه وموضوعاته ، ولا ينتقص من هذا النظر أن تستقل بعض الأقاليم الجغرافية بأحكام خاصة لا تتناقض مع الأصول العامة ، ولكنها تخصصها وتتجاور معها وهو ما يطلق عليه القانون الدولي الإقليمي ، ومثاله القانون الإفريقي والقانون الإقليمي لأمريكا اللاتينية.

أساس الالتزام بالقانون الدولي وأسبابه :

اختلف الفقه حول هذه الأسباب فقد رأى الأستاذ Henken أن أسباب الالتزام في القانون الدولي هي نفس أسباب الالتزام في القانون الداخلي ، وأهمها نشأة ما يسمى بمناخ الالتزام Compliance والمشاركة في صناعة القانون وضرورة القانون للمجتمع، أما Brierely و Higgins وغيرهما فقد التمسوا أسبابا أخرى للالتزام وهى القانون الطبيعي وقبول الدول لقاعدة القانون الدولي وتضمن القانون الدولي لمبادئ أدنى من النظام القانوني للدول ، وإنشاء القواعد الدولية بالتوافق، والأخذ بقاعدة المعاملة بالمثل.

ولكن الخلاف لا يزال قائما حول نقطتين هما: مدى اعتبار الجزاء سببا للالتزام حيث أيده البعض وأنكره البعض، ونحن من المؤيدين أحيانا والمنكرين أحياناً، كما ثار الجدل حول مدلول التزام الدول بالقانون في مجتمعها و أثره على مدى التزامها بالقانون الدولي. والغالب أن القاعدة صحيحة من حيث أن المجتمع الخاضع لحكم القانون في الداخل يخضع للقانون في الخارج ، ماعدا بعض الإستثناءات التي تمليها أوضاع القوة أو المصلحة أو الغلو في فهم معنى الالتزام وفقا لثقافات الدول المختلفة. فالولايات المتحدة مجتمع يحترم القانون في الداخل لكنه يفهم القانون الدولي بشكل مختلف ومثله المجتمع الإسرائيلي[١].

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر على سبيل المثال محاضرات الأستاذة Rosalyn Higgins في أكاديمية لاهاي بعنوان International Law and The avoidance, containment and resolution of disputes , volume v عام ١٩٩١ المنشورة عام ١٩٩٣م.